أرقام مهملة

فى تقدير ثروتنا القومية

لحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا

درجنا على أن نفهم لكلمة الثروة القومية مدلولا واحدا هو النقود، أو ما يقوم بالنقود من العقارات والمنقولات والأوراق المالية والسندات وسواها ؛ فى حين أن هذا لا يعنى إلا بابا واحدا من أبواب الثروة القومية، أما الأبواب التى اعتدنا إهمال أرقامها، فهى باب الثروة الصحية، وباب الثروة العقلية، وباب الثروة الخلقية ، وهى أبواب لا تقل أهميتها إن لم تزد ، على الباب الواحد الذى نصرف عنايتنا إليه وهو باب الثروة المالية .

لقد خلت ميزانيتنا أعواما طويلة من الإشارة إلى هذه الأبواب الهامة ، حتى جاءت لجنة المالية فى مجلس الشيوخ هذا العام فالتفتت إلى تقسيم جديد لأبواب الثروة، وتحدثت بلغة جديدة عن الاحتياطى العام وإن تكن أغفلت الثروة الخلقية لأنها باب غير محدود ولا يخضع للأرقام .

ففى موضع من تقريرها تحت عنوان "اعتمادات لإنماء الثروة العامة" تقسم هذه الثروة ثلاثة أقسام هكذا :

١ — الثروة الاقتصادية : الأشغال والمواصلات والمناجم والمعادن ووزارة التجارة ووزارة الزراعة ، ويخصها من الاعتمادات ١٣,٧٣٠,٨٠٠ جنيه .

٢ — الثروة الصحية : وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ، ويخصها من الاعتمادات ٣,٢٣٨,٠٥٠ جنيها .

٣ — الثروة الثقافية : وزارة المعارف بما فيها الجامعة ودار الكتب والبعثات، ويخصها ٤,٦٥٠,٢٠٠ جنيه .

ولعلها أدمجت الثروة الخلقية والثروة العلمية مما فيما سمته الثروة الثقافية ، ورسمت بهذا التقسيم الجديد صورة جديدة للثروة العامة مبينة نصيب كل من أقسامها من الاعتمادات المالية ، أى مقدار عنايتنا بكل قسم من هذه الأقسام كما تشهد بذلك الأرقام ، بعيدا عن الدعاية والتمويه .

والنظر فى هذه الأرقام الجامدة فى الميزانية يعطينا صورة حية من تفكيرنا فى مواردنا واتجاهنا العقلى فى تقديرها ، فيبدو أننا نعطى أكبر عنايتنا للموارد الاقتصادية فنخصص لها نحو أربعة عشر مليونا من الجنيهات ، أما الموارد الثقافية فلا نخصص لها سوى أربعة ملايين ونصف المليون تقريبا ، حتى إذا وصلنا إلى الموارد الصحية والاجتماعية هبط الرقم إلى ثلاثة ملايين وربع المليون .

ولكن الثروة الصحية والاجتماعية التى تهبط اعتماداتها هذا الهبوط هى شد أقسام الثروة العامة انحطاطا وتأثرا ، وهى أولى الأقسام بالرعاية ، لأنها أهملت أجيالا طويلة حتى صارت إلى كارثة مخيفة ، ولا نريد أن نسرد جملا إنشائية ، ولكنا نكتفى بما ذكرته لجنة الشيوخ تحت عنوان : " احتياطى المال واحتياطى الرجال " قلت :

" هذه حالة احتياطينا من المال ، وهى على كل حال أدعى إلى الارتياح والاغتباط من احتياطينا من الرجال .

" قلنا إن عدد سكان المملكة المصرية يبلغ نحو ستة عشر مليونا ، ولكن الاحتياطى الحر منه ، أى الصحيح السليم ، أصبح دون القليل ، أما الكثرة الساحقة من هذا العدد فقد أمست فى حكم الاحتياطى المحبوس ، رهين الأسقام والأمراض والعاهات .

" راجعنا أرقام هذا الاحتياطى الإنسانى كما راجعنا أرقام الاحتياطى المالى ، فروعتنا النتيجة كما تروع كل من راجع هذه الأرقام .

" رجعنا إلى الإحصاء فى مورد السكان الأول ، أى فى المواليد ، فوجدنا أن الوفيات فى الأطفال لغاية السنة الأولى تبلغ ١٩٣ فى الألف أى أن نحو خمس أطفالنا يموتون فى السنة الأولى من عمرهم . وتدل الاحصاءات على أننا سائرون من سيئ الى أسوأ . ففى سنة ١٩٢١ أى منذ عشرين سنة كانت نسبة وفيات الرضع ١٣٣ فى الألف ، ثم وصلنا الى ١٦٥ فى الألف فى سنة ١٩٣٧

" وتبلغ الآن وفيات الأطفال قبل بلوغ الخامسة من عمرهم نحو ربع مليون طفل . وليست الحال بعد هذه السن بأحسن مما تقدم ، فإن متوسط نسبة الوفيات الى مجموع عدد السكان كان فى مطلع هذا القرن ٢٥,٣ فى الألف . وقد وصل هذا المتوسط فى سنة ١٩٣٧ الى ٢٧,٢ فى الألف .

" وإذا عرفنا أن هذا المتوسط لا يتجاوز ٨,٨ فى النرويج و ٩,٤ فى أستراليا و ١٢,٦ فى انجلترا و ١٨,٩ فى فلسطين و ٢٢,٦ فى الهند وجدنا أننا فائزون بالجائزة الأولى فى السبق الى الفناء .

" ولو أن الذين ينجون من الموت كانوا سليمين أصحاء لهان الأمر ، ولكن إحصاء المرضى والمعلولين من الأحياء لا يقل هولا عما تقدم .

" يبلغ عدد موظفى الحكومة ومستخدميها وعمالها زهاء ربع مليون دل الإحصاء الطبى على أن ١٢,٦ فى المائة منهم يصابون كل سنة بالأمراض العادية ، فلو طبقنا هذه النسبة على مجموع السكان كان المصابون بالأمراض العادية سنويا يزيدون على المليونين .

"ولكن هناك ما هو أدهى ، فانه يؤخذ من الإحصاءات التى بناها أحد كبار أطبائنا على الاستقراء والمقارنة أن المصابين بالرمد الحبيبى نحو ٩٠ فى المائة ، والمصابين بالبلهارسيا نحو ٧٥ فى المائة ، وبالانكلستوما نحو ٥٠ فى المائة ، وبالديدان المعوية الأخرى حوالى ٥٠ فى المائة كذلك ، والمصابين بالملاريا نحو ١٥ فى المائة ، كما يبلغ المصابون بالدرن الرئوى نحو ثلثمائة ألف .

" وإذا أضفنا إلى هذه الأمراض الجذام والبلاجرا والأمراض العقلية والأمراض الوبائية كان لدينا مجموع مخيف لايقل عن خمسين مليونا من الاصابات . وإذا وزعنا هذه الأمراض والأسقام على مجموع السكان كان نصيب كل ساكن ثلاثة أمراض مما يجعل وادى النيل أشبه شىء بمستشفى جامع شامل .

" نعم إن سكان مصر فى ازدياد مستمر على الرغم من هذه الحالة ولكن يجب ألا تنسينا هذه الزيادة مصائب الأمراض المنتشرة ، إذ مهما تواضعنا فى تقدير عجز المجهود الإنتاجى بسبب الأمراض وقومناه بالنصف أو بالثلث أمكننا أن نتصور الخسائر الفادحة التى تصيب إنتاجنا القومى وتزيد فى فقر السكان .

" وهذه الحال المفزعة من الوجهة الاقتصادية تدعو الى التفكير الطويل حتى لو صرفنا النظر عن الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية .

" فهل نبقى مكتوفى الأيدى أمام هذه الحالة المروعة التى تهدد البلاد فى سكانها وثروتها ، أى فى صميم كيانها ؟ وهل نكتفى بصيحات يطلقها الخطباء من حين الى حين تحت قبة البرلمان ، أو بمقالات يذيعها الكتاب من آن إلى آن على صفحات الجرائد ؟

إن العلة أشد وأخطر من أن تعالج بالكلام ."

* * *

هذه صيحة لجنة المالية بمجلس الشيوخ ، وهى لجنة من الرجال الرسميين المسئولين ، ومن الشيوخ ، فلا يمكن أن تتهم بالمبالغة أو التهويل ، وتصويرها المختصر للحالة الصحية المزعجة فى مصر هو أبسط تصوير وأخصره ، وهو خليق أن يدعونا إلى التفكير الطويل فى المصير .

وليس فى هذه النسبة المرضية ما يدعو الى العجب — مع شدتها — فالبلد الذى يخط متوسط الدخل الفردى فيه إلى عشرة جنيهات فى العام ، ولا يكاد يزيد عند عشرة ملايين على الأقل منه عن أربعة جنيهات سنويا ، والشعب الذى يعيش فلاحوه فى مثل هذه القرى ،

و يعيش عماله فى مثل هذه الأحياء ، والذى يتصاح عليه الإهمال عشرات القرون والأجيال ، ومع هذا كله لا يرتفع رقم الاعتمادات الصحية و لاجتماعية فى مز نيته إلى عشر هذه الميزانية — هذا البلد ليس غريبا أن تنتشر فيه الأمراض على النحو الذى فصلته لجنة الشيوخ فى تقريرها الخطير .

وقد أشارت اللجنة إشارة مجملة إلى الخسائر المالية الفادحة التى تخسرها الثروة القومية من جراء هذه الأمراض ، وأحب أن أفصلها بعض التفصيل :

بلغ عدد وفيات الأطفال الرضع فى إحصاء سنة ١٩٣٧ هذا الرقم الهائل ١١٤,٨٥٦ طفلا وعدد الوفيات فى الأطفال ما بين سن سنة وسن خمس سنوات ١٢٧,٨٩٢ طفلا والمجموع هو ٢٤٢,٧٤٨ طفلا ، فإذا قدرنا متوسط ما تنفقه الأمة على كل طفل من هؤلاء بخمسين جنيها فقط فى مدة حياته القصيرة كانت الخسارة هى ١٢,١٣٧,٤٠ من الجنيهات ، ومفهوم أن كل مبلغ تنفقه على طفل يموت قبل من الإنتاج وقبل أن يرد إليها شيئا مما أنفقناه عليه هو خسارة تنقص من الثروة العامة .

وإذا أضفنا إلى هذا أن انتاج الرجل المريض بثلاثة أمراض ينقص بمعدل النصف وأن الفرد الواحد ينتج بما معدله عشرة جنيهات فى العام ، كانت الخسارة العامة فى السنة — باعتبار أن خمسة ملايين فقط هم الذين يشتغلون — تعادل ثلاثين مليونا من الجنيهات .

وعلى هذا تبلغ خسارة المادية فى العام الواحد بسبب الحالة الصحية أكثر من أربعين مليونا من الجنيهات أى ما يعادل الميزانية المصرية جميعا

فأى إسراف توصف به هذه الأمة التى تخسر فى العام الواحد ما يوازى ميزانيتها العامة ، وهى تملك ، بزيادة بضعة ملايين قليلة فى الاعتمادات الصحية والاجتماعية ، أن تسترد هذه الخسارة بصرف النظر عن الاعتبارات الإنسانية والقومية ؟

إن زيادة ثلاثة ملايين أخرى إلى الاعتمادات لصحية والاجتماعية كل عام كفيلة بأن توفر المياه الصالحة للشرب وأن تنشئ المراكز الاجتماعية ، وأن تجدد بناء القرية المصرية ، بينما زيادة مليونين آخرين إلى الاعتمادات الثقافية جديرة بأن تزيل الأمية وتنشر الثقافة الشعبية فتلائم بذلك بين القرية الجديدة والعقول الجديدة فى الريف ، وذلك فى خلال عشرين أو خمسة وعشرين عاما على الأكثر .

فمن ذا الذى يستكثر زيادة خمسة ملايين من الجنيهات ليسترد ثلاثين مليونا على الأقل مما تخسره الأمة كل عام ؟

إنها عملية حسابية بسيطة كما هو واضح ، وليكننا فى حاجة إلى أن نقتنع بها ، فى حاجة إلى أن نقتنع بأن الرصيد الإنسانى أولى بالرعاية من الرصيد المالى ، وأن ما ينفق على مشروعات

الرى ليوفر الماء والخصب للارض جله ضائع إذا لم ينفق بجواره على اليد العاملة بعض النفقات !

ولا أريد بعد هذا أن أتحدث عن الثروة العقلية والثروة الخلقية ، وقيمتهما المادية ، فيكفى أن أقول : إن أحسن وسائل الاستغلال فى هذا العصر لا ترتكن إلى رأس المال وحده ، بل تستند إلى الفكر المثقف والخلق القويم .

فكل ما ينفق لإنماء هاتين الثروتين يعود بالنماء والزيادة على الثروة المادية ، وما كان الاستعمار الا استغلال الأقوى فى العلم والخلق للأضعف ، وفى أقطار كثيرة ظلت الثروات المادية مخبوءة عن أهلها الجهلاء المحلين حتى انتفع بها المستعمرون ، واستخرجوا منها الذهب على أهون سبيل .

فواجبنا أن نحاول وضع ميزانيتنا العامة على أسس جديدة تراعى فيها هذه الاعتبارات وأن نجعل مشكلة الغذاء الصحى والماء النقى والمسكن المناسب هى مشكلتنا القومية الأولى فى عهد الاستقلال .

ولعل التخفيف القليل عن كاهل الطبقات الفقيرة فى الضرائب المباشرة وغير المباشرة وإضافتها إلى الثروات المتوسطة والكبيرة ، يصل بنا إلى منتصف الطريق فى علاج الحالة الصحية المخيفة عند الملايين الكثيرة من المحرومين المثقلين بالأعباء ما

توفيق دوس

الإمام على كرم الله وجهه

إن الله فرض فى أموال الأغنياء أقوات الفقراء ، فما جاع فقير إلا بما متع به غنى .